الأمم المتحدة
A/56/PV.84
الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٨٤**
الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو .... (جمهورية كوريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شارما (نيبال).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٤٤ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

تقريرا الأمين العام (A/56/391 و A/56/416)

مذكرة من الأمين العام (A/56/273)

مشروعا القرارين (A/56/L.42 و A/56/L.45/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك ليعرض مشروع القرار A/56/L.42.

السيد ماكيدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/56/L.42/Rev.1، والمعنون "بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا". وبالإضافة إلى إسبانيا وفترويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية، وهي البلدان التي تظهر أسماؤها على الوثيقة الأصلية، فقد قررت الوفود التالية أن تعرض مشاركتها القيِّمة في تقديم مشروع القرار: ألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة، والنمسا، وهولندا، واليابان، واليونان.

وقد أنهيت في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ فترة ٣٦ عاما من الصراع الداخلي في غواتيمالا بالتوقيع على اتفاق لإقرار سلام راسخ ودائم. وجاء الاتفاق المذكور نتيجة عملية مفاوضات امتدت ستة أعوام برعاية الأمم المتحدة، فأطلق العنان لمجموعة من التدابير السياسية والعسكرية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية والزراعية والعرقية والثقافية، تشكل جميعها جزءا من برنامج وطني واسع النطاق لتحقيق السلام.

وقد أدت الأمم المتحدة منذ ذلك الحين، بمقتضى قرار اتخذته الأطراف، دورا هاما في التحقق من امتثال الأطراف للالتزامات التي تعهدت بها. وتلك في جوهرها هي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-68834 (A)
0168834

المهمة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا.

وقد كان وجود البعثة في غواتيمالا إيجابيا جدا. فقد سلمت الأطراف، والمجتمع الغواتيمالي، بأن الأمم المتحدة وفرت من خلال بعثتها اليقين والموثوقية لعملية تنفيذ اتفاقات السلام. فثمة توافق متين في الآراء في غواتيمالا بشأن ضرورة بقاء البعثة في هذا البلد حتى عام ٢٠٠٣.

يرى القارئ أن مشروع القرار يشير إلى المقررات السابقة للجمعية العامة، وإلى تقارير الأمين العام والبعثة، وإلى التقدم المحرز والتحديات الماثلة أمام عملية السلام، وإلى الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على الامتثال للالتزامات غير المستوفاة، ضمن نطاق الإطار الزمني الجديد المتفق عليه، الذي يستمر إلى نهاية عام ٢٠٠٤.

ويلاحظ مشروع القرار أيضا أن الأطراف قد طلبت إلى الأمم المتحدة أن تدعم عملية بناء السلام حتى عام ٢٠٠٣. ومن الأدوات الرئيسية لتعزيز السلام واحترام حقوق الإنسان والتثبت من الوفاء بالالتزامات التي لم تنفذ بعد العمل الذي تقوم به على وجه التحديد بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا. ويعرب مشروع القرار عن الرغبة في تجديد ولاية البعثة لعام ٢٠٠٢، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم في **أسرع** وقت ممكن خلال الدورة السابعة والخمسين تقريرا مستكملا مشفوعا بتوصيات بشأن مواصلة مرحلة بناء السلام بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وأود أن أوجه اهتمام الجمعية إلى أن مقدمي مشروع القرار الأصليين قد اتفقوا، عقب مشاورات الأمس، على إجراء تغيير في النص. وينبغي أن يكون نص الجزء الأول من الفقرة ١٣ على النحو التالي:

”**تشجع** الحكومة على تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري البعثة عن حقوق الإنسان ولا سيما تلك التوصيات المتصلة بظاهرة الإفلات باستمرار من العقوبة فيما يتعلق بارتكاب الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان...“.

وباختصار، يستعاض عن العبارة ”بالنظر إلى“ التي تظهر في النص الأصلي بعبارة ”تلك التوصيات المتصلة بـ“. ولن يغير التنقيح المذكور من فحوى النص الأصلي بل سيضيف لمسة نرجو أن تتيح لمشروع القرار أن يحظى بموافقة عامة.

وتشكل غواتيمالا قصة من قصص نجاح الأمم المتحدة. وقد أظهرت الأطراف أنها ملتزمة التزاما لا مواربة فيه بعملية السلام. وقد أحرز قدر هام من التقدم، بالرغم من وجود تحديات يتعين التغلب عليها. ويرجو مقدمو مشروع القرار أن يواصل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية مساهمتهم السخية بتوفير الموارد المالية والتقنية. ونحن مقتنعون بأن عملية السلام في غواتيمالا تشكل استثمارا ذا شأن.

لهذه الأسباب فإن مقدمي مشروع القرار يثقون بأن الجمعية العام ستجدد دعمها السياسي لغواتيمالا، وتعتمد بالإجماع في الوقت المناسب مشروع القرار الذي تشرف وفدي بعرضه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا ليتولى عرض مشروع القرار A/56/L.45/Rev.1.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/56/L.45/Rev.1، في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، المعنون ”الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية“.

ومن دواعي سروري أن أعلن أنه بالإضافة إلى مقدمي المشروع الأصليين: إكوادور، وأيرلندا، وإيطاليا، وبنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، والسويد،

وغواتيمالا، وكولومبيا، والنمسا، ونيكاراغوا، وهندوراس، وبلدي كوستاريكا، فقد قررت البلدان التالية أن تكون من مقدمي مشروع القرار: ألمانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وبليز، والدانمرك، وسورينام، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا، واليابان، واليونان.

ويحاول مشروع القرار أن يظهر التقدم الهام المحرز في أمريكا الوسطى في السعي من أجل السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة، فضلا عن تحديد الطريق الذي ما زال يتعين اتخاذه. فقد تفشت الحرب والدمار والفقر والظلم الاجتماعي والجوع في جمهوريات أمريكا الوسطى الشقيقة خلال فترة الثمانينات. واليوم يسود السلام في ربوع أمريكا الوسطى. وتلتزم جميع دول البرزخ في الوقت الراهن التزاما عميقا بالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمحافظة على البيئة. وتتحرك هذه المنطقة اليوم قدما بخطوات وئيدة، رغم ما يحل بها من المصاعب الاقتصادية والكوارث الطبيعية المأساوية، صوب المزيد من التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وينبغي التنبيه إلى أن التقدم المحرز نتيجة مباشرة لتغيير في الاتجاه من جانب قادة هذه المنطقة وشعوبها. فقد نبذت شعوب أمريكا الوسطى العنف عن وعي وبإصرار. ونحن في الوقت ذاته نعتنق الحوار والديمقراطية وتوافق الآراء بوصفها من الأعمدة الأساسية للعلاقات الإنسانية والدولية على السواء. وقد رفضت شعوب أمريكا الوسطى ثقافة الحرب واعتنقت ثقافة السلام. وتتوخى خطة أمريكا الوسطى للسلام والديمقراطية والتنمية معالجة أسباب الصراع الداخلي العميقة الجذور بشكل مباشر.

وينبغي أن ننوه مع الارتياح الخاص بالمنجزات التي تمت فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية. فلا يمكن أن يقال اليوم إن في أمريكا الوسطى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان أو أنه يجري إغفال الإرادة الديمقراطية للشعوب.

وتعترف ديباجة مشروع القرار بالجهود التي تبذلها شعوب وحكومات أمريكا الوسطى والمنجزات التي تحققها في البحث عن السلام المستدام، وبناء الديمقراطية الحقيقية المستندة إلى العدالة والمصالحة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤكد مشروع القرار مجددا الدور الحاسم الذي يؤديه التعاون الدولي في بلوغ تلك الأهداف.

ويبرز مشروع القرار الدور القيم الذي تضطلع به مختلف آليات وهيئات التعاون في أمريكا الوسطى التي تقوم في مجموعها بتعزيز العلاقات الأخوية بين بلدان أمريكا الوسطى وبقية المجتمع الدولي.

ويؤكد مشروع القرار أيضا على التقدم الذي أحرز في عملية السلام في غواتيمالا وتنفيذ اتفاقات السلام تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق. وبالمثل، يعترف مشروع القرار بنجاح عملية التحول إلى الديمقراطية في السلفادور، وإجراء الانتخابات الديمقراطية في نيكاراغوا وهندوراس.

ومع ذلك، يعترف مشروع القرار بأن بناء السلام والديمقراطية في أمريكا الوسطى، يمثل عملية دينامية ومستمرة لا تزال تتعرض لعوائق هيكلية جديدة. ويؤكد مشروع القرار في هذا الصدد، الحاجة الملحة لاستئصال الفقر المدقع وتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية وكفالة احترام حقوق الإنسان الأساسية وحماية المجموعات والأقليات الأكثر ضعفا. ويعترف مشروع القرار بأن هذه الجوانب تعتبر من العناصر التي يمكن أن تتسبب في زعزعة استقرار المنطقة. ويعترف أيضا بالارتياح الكبير إزاء الأدوار البناءة التي تضطلع بها بعثات الأمم المتحدة في المنطقة، ويحيط علما بعقد الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية منع استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وذلك في أيلول/سبتمبر الماضي.

وعلاوة على ذلك، يحيط مشروع القرار علما بقلق شديد، بما أصاب اقتصادات المنطقة من تأثيرات جدية وضارة من جراء المناخ الاقتصادي غير المواتي، وآثاره الضارة على الجهود التي تبذلها شعوب أمريكا الوسطى لتحقيق التنمية المستدامة. ويحيط مشروع القرار علما في هذا الصدد بعدم التمكن حتى الآن من التغلب على ما خلفه إعصارا ميتش وكيث من آثار مدمرة، أو على آثار الزلازل والجفاف التي دمرت المنطقة. ولذلك فإن مشروع القرار يعرب عن الامتنان للتعاون والتضامن الدوليين إزاء هذه الكوارث الوطنية، ويضع في اعتباره الجهود التي تبذلها شعوب وحكومات أمريكا الوسطى من أجل التخفيف من آثار الأزمات والتقليل من مواطن الضعف.

وفي الجزء الخاص بالمنطوق، يثني مشروع القرار على الجهود التي تبذلها أمريكا الوسطى لتحقيق السلام والديمقراطية وتعزيز التنمية المستدامة. كما يؤكد من جديد ضرورة مواصلة تحسين العمليات الانتخابية، ويقر بالحاجة إلى دعم الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة للتغلب على الأسباب الدفينة للأزمات والصراعات المسلحة التي ألمت بالمنطقة. ويرحب بالنتائج التي حققها اجتماع الفريق الاستشاري الإقليمي المعني بالتحول والتحديث في أمريكا الوسطى، ويؤكد من جديد أهمية خطة بويبلا - بنما لتعزيز التنمية الاقتصادية في منطقة أمريكا الوسطى وبإعلان غواتيمالا الثاني لتخفيض مواطن الضعف.

وتعرب الفقرة ٨ عن الامتنان لاستجابة المجتمع الدولي إزاء الكوارث الوطنية التي اجتاحت المنطقة، ويطلب مواصلة تقديم المزيد من المساعدة لإعادة تعمير السلفادور.

وعلاوة على ذلك، يرحب مشروع القرار بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات السلام المتعلقة بغواتيمالا، ويطلب إلى جميع برامج وهيئات الأمم المتحدة مواصلة التعاون في تنفيذ تلك الاتفاقات والتحقق من تنفيذها. ويسلم أيضا بأهمية منظومة التكامل في أمريكا الوسطى ويشيد بالجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي.

ويطلب مشروع القرار إلى حكومات أمريكا الوسطى الوفاء تماما بالتزاماتها الدولية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والقضاء على الفقر، وتحديث الإدارة العامة، والقضاء على الفساد وفي مجالات أخرى.

ويحيط مشروع القرار علما بما أبدته بلدان المنطقة من تصميم على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية، ويطلب إلى الأمين العام تقديم أكبر دعم ممكن للمبادرات الوطنية لبناء السلام والديمقراطية. ويختتم مشروع القرار بالطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير جديد بشأن هذا البند في السنة القادمة، ويقرر إدراج البند في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.

إن بناء سلام دائم في أمريكا الوسطى يتطلب بذل جهود مستمرة. وما لم تتوصل جميع جمهوريات أمريكا الوسطى إلى مستوى مرض من التنمية البشرية المستدامة، فإن الحالة في المنطقة ستظل مزعزعة. وما دام بعض البلدان في المنطقة لم يصل إلى مستوى مرض من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فسيكون من المستحيل اعتبار أن السلام قد تحقق.

ولا بد من دعم الإنجازات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وتوسيع نطاقها وتوطيدها. ويجب أن نتخذ تدابير فعالة لإنهاء الفجوة المخزية بين أغنى الأغنياء وأفقر الفقراء. ويجب أن نكفل تلبية الاحتياجات الأساسية لأشد الناس فقرا وضعفا بصورة كاملة. ومن الجوهري التقليل من مواطن الضعف التي تعاني منه بلداننا تجاه الكوارث الطبيعية، واتخاذ تدابير فعالة لإعادة الإعمار وإعادة الأحوال الطبيعية بعد هذه الكوارث. ويجب أن نبذل المزيد من الجهود لكفالة السلامة المدنية لمواطنينا

ولتفادي تدويل النشاط الإجرامي. ويعتبر دعم المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بشكل خاص، ضروريا لتنفيذ هذه المهام.

وفي ذلك الصدد، يشكل مشروع القرار الذي قمت لتوي بعرضه، الدعم السياسي الضروري للمنطقة. ولذلك، فإنني أود أن أوصي باعتماده بتوافق الآراء.

السيد دي لويكر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

إننا نتناول اليوم بندا هاما، ألا وهو "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية". هذه المسألة مسألة هامة، وهي أيضا واسعة النطاق ومعقدة، لأنها تخص عددا من الأنظمة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية يساوي عدد الدول المعنية. لذلك، فإنه لا يمكن إنجازها في عجلة من الأمر، بل إنها تدعو إلى رؤية شاملة وموجهة في الوقت نفسه.

ويود الاتحاد الأوروبي، كما في الماضي، أن يشكر الأمين العام على جودة تقاريره عن هذا البند من بنود جدول الأعمال. فهي تزودنا بالصورة العامة اللازمة لتقييم التقدم المحرز وللنظر في العمل المستقبلي. إن توصياته قيمة وتعطينا غذاء للفكر.

مرة أخرى هذه السنة، يسر الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ أن الحالة في أمريكا الوسطى تتقدم، على الرغم من المشاكل الخطيرة، والتباينات الاجتماعية والفقر التي لا تزال ماثلة. ويعتبر الجزء الأعظم من المنطقة حاليا في موقف يسمح له بتوطيد التقدم المحرز في تسوية مختلف الصراعات بالوسائل السلمية وفي الممارسة الحرة للحقوق الديمقراطية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون. وتشهد الانتخابات النظامية التي جرت في نيكاراغوا وهندوراس على ذلك. ويولي الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا لحاجة السكان إلى تزويدهم بالوسائل الضرورية لمشاركتهم بشكل نشيط في العملية الديمقراطية.

ويعتزم الاتحاد الأوروبي مواصلة استثمار جهوده وموارده في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان أمريكا الوسطى. ويجري الاتحاد الأوروبي حوارا مع بلدان أمريكا الوسطى ويحافظ على التعاون المؤسسي معها، وذلك في إطار حوار سان خوزيه بشكل رئيسي، الذي يجري حاليا منذ ١٥ سنة. وفي ذلك الحوار نؤكد بصفة خاصة، على أهمية التكامل الإقليمي بين بلدان أمريكا الوسطى. وتدرك تلك البلدان نفسها صحة هذا النهج كوسيلة للتقدم نحو تحقيق السلام والتنمية من جميع جوانبها وحل بعض نقاط الاختلاف التي ما زالت موجودة بين بعض البلدان، وبشكل خاص فيما يتعلق بالحوادث التي تترافق وعملية ترسيم الحدود.

وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان خطة بويبلا - بنما، التي ترمي إلى تعزيز تكامل أمريكا الوسطى والولايات الجنوبية في المكسيك.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه الكامل للمبادرات المختلفة التي تضطلع بها منظمة الدول الأمريكية لوضع حد للتراعات الحدودية. ونرحب بالتقدم الإيجابي الذي حققته غواتيمالا وبليز في حوارهما، الذي تقوم فيه منظمة الدول الأمريكية بدور الوسيط. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدور الذي تضطلع به بعثة التحقق لمنظمة الدول الأمريكية في التراع الدائر بين هندوراس ونيكاراغوا. وقد ساعد ذلك كثيرا على تخفيف حدة التوترات بين البلدين.

ونشجع المنظمة بقوة على مواصلة جهودها على هذا النحو، ونزجي لها التهنئة علىمبادراتها. ونشجع كل الدول على أن تسوي التراعات الحدودية المتبقية سلميا.

إن استراتيجية التعاون للاتحاد الأوروبي في أمريكا الوسطى تركز علىدعم الدول الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان، من خلال توطيد عملية بناء السلام والتحول الديمقراطي في المنطقة، ودعم التكامل الاقتصادي وتنفيذ السياسات المشتركة، وتعزيز المؤسسات الإقليمية ودور المجتمع المدني في عملية التكامل. وهذه هي الاستراتيجية التي أيدها الاتحاد الأوروبي أثناء اجتماع الفريق الاستشاري، الذي عقد في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠١، والذي أتاح الفرصة لبحث إمكانيات التنمية والتكامل في المنطقة. وبصورة عامة، ينوي الاتحاد الأوروبي العمل، في إطار الجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي، وجهود الأمم المتحدة بشكل خاص.

إن الحالة في غواتيمالا وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، تعد ذات أولوية خاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ونؤيد اقتراحات الأمانة العامة لتمديد ولاية هذه البعثة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بغية إتمام مهمتها في عام ٢٠٠٣. والتحديات التي ينطوي عليها تنفيذ عملية السلام تجعل استمرار هذه البعثة ضروريا.

وفي واقع الأمر، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في غواتيمالا: التنفيذ الكامل للاتفاق الضريبي، ولا سيما التدابير الرامية لاستعادة مناخ الثقة بين السكان فيما يتعلق بإدارة الإنفاق العام؛ ومكافحة الفساد؛ وتنفيذ الاتفاق بشأن هوية وحقوق الشعوب الأصلية؛ ووضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة؛ والخطة الكبرى للإصلاحات التشريعية، إلى آخره.

وبتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، ستتمكن البعثة من مساعدة غواتيمالا في تحقيق هذه الأهداف الهامة. إلا أنه من الواضح أن جهود المجتمع الدولي لا يمكن أن تكون بديلا للجهود الوطنية. لذا، كان من الضروري أن يقوم شعب غواتيمالا بأكمله، لا حكومته وحدها، بتكريس نفسه لدفع عملية السلام قدما.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يحث السلطات الغواتيمالية مرة أخرى على مواصلة جهودها لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب، والوفاء بالتزاماتها كما وردت في خطة عملية السلام، بما في ذلك توصيات لجنة استيضاح التاريخ. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على أهمية تقرير البعثة وتوصياتها في مجال حقوق الإنسان.

وما زال الاتحاد الأوروبي قلقا إزاء أعمال التخويف التي تستهدف المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وأعضاء الهيئة القضائية، والصحفيين والأفراد؛ والاغتيالات التي ارتكبت؛ ووجود وأنشطة قوات الأمن غير الشرعية والهياكل السرية التي لوحظ وجودها هذا العام. إن الإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو تلك الجرائم يضعف الثقة في الأجهزة الحكومية الغواتيمالية فيما يتعلق بدورها كضامنة للاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ولا بد من مكافحة ما يتمتع به هؤلاء من إفلات من العقاب، ووضع حد بصورة خاصة للتساهل والتغاضي بل والتواطؤ من جانب مسؤولين عامين معينين. والاتحاد الأوروبي مستعد تماما لتقديم دعمه ومساعدته للإجراءات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

وأخيرا، فإن عملية السلام تواجه، للأسف، مزيدا من العقبات التي ينبغي التغلب عليها على وجه السرعة. فما زال مستوى التنمية الاجتماعية والبشرية متدنيا. كما لاحظ الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة استقطابا اجتماعيا وسياسيا، الأمر الذي لا بد وأن يكون له أثر سلبي على تنفيذ هذه الخطة. لذلك، فإننا نرحب

بالمبادرات الرامية إلى بدء حوار للتخفيف من حدة هذا الاستقطاب السياسي.

وختاما، فإن الأزمة الاقتصادية لا تؤدي بالتأكيد إلى تيسير الأمور، لا سيما في وقت يجتاز البلد فيه أزمة غذائية، مثل تلك التي وقعت في شرقي البلد بعد الجفاف الذي أصاب المنطقة مؤخرا. ومرة أخرى، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتحسين برامجه للتعاون وتقديم المعونة لمساعدة السلطات الغواتيمالية في التغلب على هذه المصاعب.

إن انتخابات ٤ تشرين الثاني/نوفمبر في نيكاراغوا قد جرت في مناخ إيجابي، ونرحب بالإقبال الكبير للناخبين على تلك الانتخابات. وفي رأي بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، فإن هذه الانتخابات اتسمت بالحرية والشفافية، رغم وقوع بعض المشاكل البسيطة. وقد جرت في إطار من النظام والهدوء. ويتقدم الاتحاد الأوروبي بالتهنئة للرئيس بولانيوس على انتخابه، ويدعوه إلى اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لمعالجة المشاكل القائمة في مجال حسن الإدارة والقضاء على الفساد، وهما شرطان مسبقان لتنمية البلد. والاتحاد الأوروبي يحدوه الأمل في أن ينفذ الرئيس الجديد المبادرات الموعودة فيما يتعلق بإصلاح قانون الانتخابات وعدم تسييس المجلس الانتخابي الأعلى.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنضج الديمقراطي الذي أبداه شعب هندوراس في الانتخابات التي أجريت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ويعرب الاتحاد عن تقديره لإدارة حكومة فلوريس، التي أسهمت في توطيد الديمقراطية في البلد وتعزيز سيادة القانون. ونتمنى نفس النجاح للرئيس مادورو، وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم كل الدعم لهندوراس.

وفي السلفادور، سنحتفل في كانون الثاني/يناير المقبل بالذكرى العاشرة لتوقيع اتفاقات السلام. وهذا حدث هام، ونحن نسترجع بمزيد من الرضا مسيرة السلفادور نحو السلام. ونأمل في تسوية كاملة وسريعة للمسألة الأخيرة المتبقية المتعلقة بصندوق جرحى ومعوقي الحرب.

ويؤكد الأمين العام بحق أنه بالإضافة إلى إرساء أسس الإدارة الجيدة، فمن المهم أن يتم تحسين المؤشرات الأخرى للتنمية البشرية، ومكافحة الفقر الذي لم يؤد إلا إلى إذكاء التوترات الاجتماعية والسياسية التي تسببت في اندلاع الصراع المسلح. ولا بد لأي استراتيجية عالمية أن تتضمن أيضا مكافحة أوجه التفاوت الهيكلية التي ليس لها مكان في ديمقراطيات أمريكا الوسطى. وعلى هذه الشعوب أن تبني على نجاحاتها للانطلاق نحو مستقبل من السلام والاستقرار والتنمية، الذي تعاونت كلها معا على رسم طريقه، والذي لا بد أن تعم فائدته الجميع.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): في مثل هذا الشهر وقبل خمس سنوات، تم توقيع اتفاقات السلام في غواتيمالا، والتي وضعت حدا لصراع دام عدة عقود من الزمان. وكان ذلك آخر صراع مسلح في أمريكا الوسطى، ومن الواضح الآن أن السلام الدائم أصبح راسخا في المنطقة. والتحدي الرئيسي الذي يواجه بلدان أمريكا الوسطى هو مكافحة الفقر وحماية حقوق الإنسان. وفي مواجهة هذه المسائل، يمكنها أيضا أن تعول على الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي.

ولعل اتفاقات السلام في غواتيمالا كانت من بين أكثر الاتفاقات المبرمة شمولية في هذا النوع من السياق. وهي قد جاءت نتيجة عملية تفاوضية طويلة لا ترمي إلى إنهاء صراع مسلح فحسب، وإنما أيضاً إلى تغيير المجتمع الغواتيمالي بطريقة تسمح برفع الظلم قدر المستطاع، وإزالة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للصراع المتجدد.

وهذه الاتفاقات العريضة والبعيدة المدى قد أفضت إلى تطلعات كبرى في غواتيمالا. فخمس سنوات قد تبدو

فترة زمنية قصيرة لتنفيذها بالكامل وللوفاء بتطلعات شعب غواتيمالا. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاقات في عدد من القطاعات، إلاّ أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير. وهذا ينطبق بصورة خاصة على حالة السكان الأصليين. والمطلوب من حكومة غواتيمالا بذل مزيد من الجهود لكفالة تنفيذ اتفاق الهويّة وحقوق السكان الأصليين.

وإننا ننوّه بالجهود التي تبذلها حكومة غواتيمالا لجعل الكونغرس يسنّ عدداً من القوانين الهامة المتعلقة بتنفيذ اتفاقات السلام بشأن مسائل منها ما هو اجتماعي واقتصادي وإقليمي ومنها ما يتعلق بالأراضي. ومن الأهمية القصوى لاستمرار عملية التنفيذ بنجاح أن تدرك جميع القوى السياسية في غواتيمالا أن هذه العملية ضرورية لتنمية البلاد ولتعزيز الديمقراطية. وتطالب حكومتي جميع القوى السياسية في غواتيمالا بأن تعتبر هذه المسألة مسألة تخصّها هي.

ولعلّ أسهل جزء من أجزاء تنفيذ العملية كان إنهاء الصراع المسلح. والمؤسف أن هذا لا يعني أنّ العنف قد زال. فثقافة الترويع، والإفلات من العقاب تسبب قلقاً كبيراً ويتعين على السلطات أن تتصدى لها بمنتهى الجدية.

ومنذ إبرام اتفاقات السلام وحكومتي تؤيد عملية التنفيذ. وسنظل نفعل ذلك في العام المقبل بنفس مستوى هذه السنة تقريباً، ونتطلع نحن وأصدقاء غواتيمالا الآخرون، إلى أن تسنح لنا فرصة الاجتماع، مع حكومة غواتيمالا إبّان اجتماع الفريق الاستشاري في واشنطن في شباط/فبراير من العام المقبل. ويحدونا الأمل في أن يحرز الفريق الاستشاري المزيد من التقدم في عملية التنفيذ. وثمة جزء من دعمنا يتمثل أيضاً في عملنا للحفاظ على وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. ونحن نعتبر أن وجود البعثة ذو أهمية كبرى ولذلك نؤيد تمديد ولايتها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشير إلى أنه في وقت سابق من هذا الخريف، أجريت انتخابات في كل من نيكاراغوا وهندوراس. وإنني أهنئ شعبي وحكومتي ومؤسسات هذين البلدين على الطريقة المنظّمة التي أجريت بها الانتخابات.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): لن أطيل عليكم، فأنا أؤيد تمام التأييد بيان السفير بيرند نيهوس، ممثل كوستاريكا، الذي تكلم باسم مجموعتنا دون الإقليمية. ولكنني أود أن أضيف بضع كلمات عن عملية السلام الغواتيمالية، وعن أملنا في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا إلى نهاية عام ٢٠٠٢، وفقاً لمشروع القرار A/56/L.42، وحتى عام ٢٠٠٣. ويسر غواتيمالا بالتأكيد أن تكون أحد مقدمي مشروع القرار.

وعندما كان الرئيس ألفونسو بورتيلو في نيويورك لحضور المناقشة العامة، سنحت لي الفرصة للاجتماع مع عدد محدود من ممثلي الدول، خاصة الوثيقة الصلة بعملية السلام الغواتيمالية. ولقد عقد الاجتماع لإجراء تبادل صريح لوجهات النظر حول الوضع الحالي فيما يتعلق بالامتثال لاتفاقات السلام، ولطلب دعم الجمعية العامة لتمديد ولاية البعثة. وكما أوضح الرئيس بورتيلو في ذلك الاجتماع، فإن الحكومة تلتزم التزاماً كاملاً بتنفيذ اتفاقات السلام. وهي تلتزم أيضاً بالتغلب على العقبات التي تعوق إحراز تقدم أسرع في بعض المجالات الرئيسية المذكورة في تقريري الأمين العام المعممين في الوثيقتين A/56/273 المؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ و A/56/416 المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لكلا التقريرين، اللذين يعنى أحدهما بغواتيمالا والآخر بعموم أمريكا الوسطى. ونحن نؤيد الاتجاه العام لمجمل التقييم المعروض علينا. وعلى الرغم من أننا لا نوافق على بعض الملاحظات المحددة الواردة في

التقريرين، إلاّ أننا نقرّ بأن تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقات السلام الغواتيمالية لم يمض قدماً بالسرعة التي كنا نتمناها أو التي كانت متوقعة أصلاً، رغم ما تحقق من تقدم هام. ولعلّ الموقّعين على اتفاقات السلام قد هوّنوا بطبيعة الحال من صعوبة الترويج لمجموعة التحولات التي يتم التفكير فيها، خاصة عندما يكون لها تأثير على مصالح مجموعات معينة.

ومع ذلك، فإن أمريكا الوسطى عموماً وغواتيمالا خصوصاً تشهدان تحولاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ذا أبعاد تاريخية ستفضي الى قيام مجتمعات أكثر تعددية وديمقراطية ومشاركة وتسامحاً. ووفقاً للتوقعات، فإن ما تحقق من تقدم، لم يكن ثابتاً، ولكن إذا أجرينا مقارنة بين الوضع الذي عليه بلدي اليوم والوضع الذي كان عليه عام ١٩٩٠، يتضح لنا بدون شك مدى التقدم الذي أحرزناه. فلقد انتهى الصراع المسلح والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان؛ وأصبح المجتمع المدني مهيمناً على الجيش؛ وأخذت المؤسسات الديمقراطية تتجذّر؛ وتم النهوض بدور المرأة؛ وأحرز تقدم ملحوظ في التحرك نحو مجتمع هو بحق متعدد الأعراق واللغات والثقافات.

وبعد، فلا بد أيضا من الإقرار، كما أسلفت، بأنه لا يزال هنالك الكثير الذي يتعين القيام به. فالصعوبات التي نواجهها في التحرك قدماً نحو الامتثال لجميع الالتزامات المتعهد بها في اتفاقات السلام تتفاقم بفعل التراجع الاقتصادي الخطير الناجم أساساً عن البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية. فبدلاً من تحقيق مستويات معيشية أعلى، على نحو ما تنبأت به اتفاقات السلام، فإن العديد من الأسر تواجه البطالة والحرمان. وعلى الرغم من الإصلاح الضريبي الذي أجريناه مؤخراً، فنحن عاجزون عن الوفاء بجميع الآثار المالية المترتبة على الامتثال لبعض الالتزامات.

ولذلك السبب بالتحديد، فنحن نُصر على ضرورة استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا ودعم فريق أصدقاء عملية السلام. وأسوأ ما يمكن أن يحدث لنا الآن هو أن يتخلوا نهائيا عما يعتبر مشروعا غير مكتمل. وبعبارة أخرى، فإن التزامنا بمواصلة تنفيذ اتفاقات السلام، في إطار الجدول الزمني المعدل الذي تمت الموافقة عليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يعني أنه يجب استمرار حصولنا على دعم الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني بشكر الزملاء في الجمعية العامة على ما ظلوا يقدمونه من دعم لعملية السلام في غواتيمالا. وأشكر أيضا الأمين العام وموظفيه على تصميمهم على المضي بالعملية قدما. ويحدوني أمل قوي في أن يُواصل هذا الدعم، حتى يكون بوسعنا عندما نلتقي مرة أخرى للنظر في هذا البند من جدول الأعمال، أن نقدم تقريرا عن توطيد السلم والديمقراطية في أمريكا الوسطى، بما في ذلك، في بلدي، بطبيعة الحال.

السيد ريفاس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يعرب عن شكره للأمين العام على التقرير المقدم عن الحالة في أمريكا الوسطى ولبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا على التقرير المقدم عن حقوق الإنسان في ذلك البلد.

إن التقرير المقدم عن الحالة في أمريكا الوسطى يبيّن إسهام الأمم المتحدة الأساسي في المنطقة خلال العقد الماضي. علماً بأن عمليات حفظ السلام وبعثات المراقبة والتحقق لم تدعم صنع السلام في أمريكا الوسطى فحسب، بل أسهمت أيضا في توطيد مؤسساتها الديمقراطية وفي احترام حقوق الإنسان.

ويود وفدي أن يؤكد على فعالية أعمال متابعة عملية السلام في السلفادور التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية، ولا سيما مراقبة

الجوانب المعلقة من اتفاقات السلام ودعم جهود الحكومة لإدماج بعض هذه المسائل في برنامج إنمائي أوسع. ورغم وجود بضع صعوبات متأصلة في بناء السلام، فإن كون الأهداف السياسية والاجتماعية والأخلاقية المحددة أصلاً في الاتفاقات تمثل اليوم جزءا من التراث الوطني السلفادوري، وتستحق دعم سكان البلد، يعتبر إنجازا تاريخيا.

ونود أيضا أن نعرب عن ارتياحنا لتوطيد النظم الديمقراطية في أمريكا الوسطى من خلال تنظيم إجراء انتخابات عامة ساد فيها السلام والمشاركة والتسامح. وما من شك في أن الانتخابات برهنت على أنها تدابير فعالة لتعزيز السلم والديمقراطية والحرية والتنمية لمواطني المنطقة.

ومما يستحق تقديرنا أيضا المساعدة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة لتحسين الأحوال المعيشية لسكان المنطقة الريفيين، وكذلك إسهامات برنامج الأغذية العالمي في معالجة آثار الجفاف الشديد الذي أصاب أمريكا الوسطى. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالإضافة إلى البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بدعم الجهود التي تبذلها المنطقة لمحاربة الفقر وتخفيف عبء الديون الخارجية من خلال استراتيجيات ومبادرات من قبيل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وعلاوة على ذلك، اضطلعت منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمختلف الأعمال الرامية إلى تحسين الرعاية الصحية، وخاصة للمصابين بالإيدز أو بعدوى فيروسه.

لقد حدث تحوّل في أمريكا الوسطى بفضل التقدم الذي تم إحرازه خلال العقد الماضي. وتم التغلب على الصراعات الداخلية عن طريق الحكومات الديمقراطية وعمليات التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولكن على الرغم من انتهاء الصراع المسلح وانتهاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، يتعين على المنطقة الاضطلاع بجهود جماعية للتغلب على الفقر وأوجه التفاوت الهيكلية. ويساورنا قلق من الآثار المدمرة، الاقتصادية والاجتماعية، للكوارث الطبيعية، مثل الزلازل، ودورات الجفاف، والفيضانات والأعاصير المدارية التي حدثت في السنة الماضية. ومن بواعث القلق الإضافية، تدهور اقتصادات أمريكا الوسطى، الذي يعود أساسا للبيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية.

ولا بد من أن نحث حكومات أمريكا الوسطى على صياغة سياسات فعالة للحد من الأضرار التي أحدثتها الكوارث الطبيعية والبيئة الاقتصادية غير المواتية، وكذلك حماية أضعف الفئات السكانية. وهذه الجهود الوطنية والإقليمية تستحق التضامن من المجتمع الدولي، الذي لا غنى عن استمرار تعاونه مع المنطقة حتى لا يُهدر التقدم الذي تم إحرازه في السنوات الماضية وحتى تصبح التنمية الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية في أمريكا الوسطى غير قابلة للتراجع. ويجب على البلدان الصديقة للمنطقة، والهيئات الدولية ورجال الأعمال والمستثمرين الدوليين أن يلتزموا التزاما تاما بهذا الهدف.

وقد دعمت كولومبيا عملية السلام في أمريكا الوسطى ووقفت إلى جانبها منذ بداياتها، وشجعت الجهود المبذولة والتقدم المحرز وأعربت عن تقديرها لذلك. ولهذا فإننا ندرك أن السلام والديمقراطية لن يكونا في مأمن ما لم يتم دعمهما بشكل واسع وباستمرار حتى تتحقق التنمية. فالسلام الراسخ والدائم لا يقتضي إنهاء الصراعات فحسب بل يتطلب أيضا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك توفُّر سبل حصول الجميع على الغذاء، والسكن، والتعليم، والعمل والخدمات العامة الأساسية.

ولذا فإن الوقت قد حان لتجديد التزامنا ومواصلة الاستثمار في سلام يهمنا ويشملنا جميعاً. وينبغي أن يستمر الدعم الاقتصادي الدولي، والتعاون المالي والتقني لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة حتى نستطيع تكملة جهود الشعوب والحكومات الشقيقة في أمريكا الوسطى. وبالتالي فإن كولومبيا تشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى وتدعم اعتماده.

وكولومبيا، بصفتها عضوا في فريق أصدقاء غواتيمالا، تسلم بأهمية التطورات في تنفيذ اتفاق السلام وكذلك الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عملية السلام، من خلال بعثتها في غواتيمالا. ومما يجدر بالذكر، التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان بتوقيع حكومة غواتيمالا على مختلف الصكوك الدولية ومصادقتها عليها، وكذلك جهود بناء السلام التي تنسقها بعثة الأمم المتحدة. غير أن أحداث الأشهر الماضية، قد عرضت عملية السلام والوحدة الوطنية للخطر. وتحث كولومبيا حكومة غواتيمالا على مواصلة تجديد التزامها ببرنامج السلام، وتحث الأمم المتحدة على تجديد ولاية البعثة ومواصلة دعمها لعملية بناء السلام في ذلك البلد. وتدعو المجتمع الدولي أيضا إلى إعادة تأكيد دعمه لبناء السلام في غواتيمالا.

وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الأطراف المؤثرة في عملية السلام تجديد الحوار في أقرب وقت ممكن حتى يمكن الاستمرار في تنفيذ برنامج السلام. وفي مثل هذه العملية الطموحة، لا مناص من أن تبرز عقبات من مختلف الأنواع، علماً بأن التغلب على هذه العقبات لا يقتضي الالتزام الراسخ من جميع الأطراف فحسب بل ومن المجتمع الدولي، الذي يجب أن يعزّز دعمه للعملية.

وتشارك كولومبيا في تقديم مشروع القرار الذي يكفل استمرار بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا كدلالة أخرى على التزامها الراسخ تجاه شعب غواتيمالا وحكومتها الشقيقين، وكذلك تجاه جهودهما الرامية إلى توطيد السلام وخطة التنمية اللذين يستحقانهما.

السيد أندينوسالازار (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي يا سيدي، أن أشكر الأمين العام، من خلالكم، على تقريره الهام عن الحالة في أمريكا الوسطى، الوارد في الوثيقة A/56/416، والذي يبين التقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة في جهودها للنهوض بالسلم والحرية والديمقراطية والتنمية المستدامة.

ويود وفدي أن ينضم إلى البيان الذي أدلى به السفير بيرند نيوز أثناء عرضه لمشروع القرار A/56/L.45/Rev.1، والذي نأمل أن يُعتمد دون تصويت.

وتعلق حكومة السلفادور أهمية كبيرة على البند المعنون ”الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم، والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية“.

وهو موضوع دأبت الجمعية العامة، على النظر فيه منذ عام ١٩٨٣ نتيجة للصراعات المسلحة التي دمرت المنطقة في فترة الثمانينات، ولكن شعوب وحكومات المنطقة تغلبت على هذه الحالة في السنوات التي أعقبت هذه الفترة، بفضل الدعم الثابت والحاسم الذي قدمه المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

واعترافا منا بالتقدم النوعي الذي أحرزته أمريكا الوسطى أثناء تحولها من الحرب إلى السلام، ومن السلام إلى الديمقراطية والتنمية، فإننا نشارك الأمين العام في تقييمه الذي أعرب عنه في تقريره، والقائل بأن عددا من العقبات ما زال باقيا ويتعين التغلب عليه بغية تقوية المؤسسات من أجل توطيد الديمقراطية وحُسن تطبيقها، وسيادة القانون، والتنمية

المستدامة، الأمر الذي يساعد بدوره على تحقيق قدر أكبر من التكامل الإقليمي لصالح شعوب أمريكا الوسطى.

وفيما يتعلق ببلدي، فإنه مما يسعد حكومة السلفادور أن تنوه بأن جهودها الرامية لتعزيز مؤسساتها، وضمان سلامة مواطنيها، وتوطيد الدعائم الهامة لاتفاقات السلام، والتي منها مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان، والشرطة المدنية الوطنية، قد حظيت باعتراف الأمين العام في تقريره.

وتؤكد الحالة في السلفادور والتغيرات التي جرت في البلدان الأخرى بالمنطقة - ولا سيما نيكاراغوا وهندوراس وغواتيمالا - أنه يوجد حاليا واقع جديد في أمريكا الوسطى، يعكس حدوث تغيرات بعيدة المدى في الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية والأمنية. ومع ذلك، فهناك تحديات جديدة تكشفت لشعوب وحكومات المنطقة، أساسا بسبب قابليتها للتأثر بالكوارث الطبيعية. ففي هذه السنة وحدها وقع زلزالان شديدان في السلفادور - في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير - كما حدث جفاف طويل الأمد، أدى إلى تفاقم الحالة الزراعية السيئة في المنطقة وعرض للخطر الأمن الغذائي لقطاعات كبيرة من سكان الريف.

وبمعزل عن تأثير الكوارث الطبيعية وغيرها من العوامل الخارجية، فما برحت الساحة السياسية في بلدان أمريكا الوسطى تبدي علامات على استعداد تلك البلدان لمواصلة تعزيز نظمها الديمقراطية من خلال ما أسماه الأمين العام ”بالجيل الثاني“ من العمليات الانتخابية. وفي هذا السياق أجريت انتخابات حرة وشفافة في العام الماضي في نيكاراغوا وهندوراس، في ٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي. ويسعدني أن أهنئ شعبي وحكومتي البلدين على ما قدموه من مثال مدني أصيل، وعلى نجاح العملية الانتخابية وعلى المشاركة الواسعة النطاق من جانب الناخبين، مما يساعد على تعزيز الديمقراطية ويشكل نموذجا طيبا لبلدان المنطقة.

وتدرك بلدان أمريكا الوسطى حاجتها الملحة والحتمية لأن تمضي قدما في عملية تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. ولذا، قامت بلدان المنطقة، في إطار العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري الإقليمي لأمريكا الوسطى، الذي اجتمع في أسبانيا في آذار/مارس ٢٠٠١، بطرح اقتراح مدريد، الذي يعد إطارا استراتيجيا لتحويل وتحديث أمريكا الوسطى في القرن الحادي والعشرين.

وأحد أهداف هذا الاقتراح هو النهوض بالتنمية وتحسين ظروف العيش من خلال النمو الاقتصادي المستدام وتوزيع الثروة على نحو أكثر إنصافا. ويركز اقتراح مدريد على التقليل من أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، وإحداث تحول في القطاعات الإنتاجية وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وكفالة المزيد من المشاركة من جانب المجتمع المدني في عملية التنمية. وقد أدى هذا الاقتراح إلى إنشاء ٣٤ مشروعا محددا واسع التأثير، من بينها المشاريع المتصلة بمكافحة الفقر؛ وإنشاء الممر السوقي لأمريكا الوسطى؛ وإنشاء الممر البيولوجي لأمريكا الوسطى؛ وتقديم الدعم للأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوفير الكهرباء وأنابيب الغاز.

ومن المهم أن نوضح أن بلدان أمريكا الوسطى قد اتفقت على تحديد هذه المساعي بوصفها وسائل لتعميق وتوطيد عملية التكامل الإقليمي والتعجيل بها، ومن ثم الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، وهو الموضوع الذي نوقش على نطاق واسع من جانب شعوب وحكومات أمريكا الوسطى.

إن استراتيجية تحويل وتحديث أمريكا الوسطى في القرن الحادي والعشرين، هي الاستراتيجية الرئيسية للتنمية الإقليمية لفترة العشرين عاما المقبلة، وهي تتضمن في حد ذاتها مبادرات هامة أخرى مثل خطة بويبلا - بنما، التي هي مشروع إقليمي صمم لأمريكا الوسطى، ستكون له آثار إيجابية كبيرة على النشاط الاقتصادي في المنطقة. ونتيجة لهذه الخطة، ستتاح للمشاريع التجارية في أمريكا الوسطى فرصة الوصول إلى شبكة تجارية عالمية رفيعة المستوى للإمداد والنقل، يصاحبها تخفيض في تكاليف الإنتاج، وتحسين مواعيد تسليم السلع المشحونة وزيادة توفير الأمان في نقل الشحنات. وبذلك يعمل الممر السوقي على حفز التكامل الإقليمي والاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وتعتقد حكومات أمريكا الوسطى أن نجاح اقتراح مدريد يعتمد على جهود المجتمع الدولي ودعمه المالي. وقد وفر المجتمع الدولي بالفعل بعض الدعم، ونود أن نعرب عن امتناننا لذلك. إلا أننا نناشد من أجل استمرار هذا الدعم الهام، نظرا لأن الأزمة الاقتصادية العالمية، كما يعلم الجميع قد تفاقمت نتيجة لما ترتب على الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة من تأثير سلبي على مختلف القطاعات - ولا سيما قطاع السياحة - وعلى مستويات العمالة، التي أثرت بدورها على التحويلات النقدية العائلية. فإذا أخذت كل هذه العوامل مجتمعة، إضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية للصادرات الزراعية الرئيسية، بما فيها البن، فإن هذه التطورات تضر بفرص إنعاش اقتصادات أمريكا الوسطى في المدى القصير، ومن ثم يصبح التخفيف من حدة الفقر في المنطقة أكثر صعوبة.

وأود التركيز على ثلاث مسائل رئيسية لدى النظر في السمات المميزة للحالة الدولية الراهنة. فأولا، ينبغي لنا ألا نقلل من شأن الأثر الذي خلفه الإرهاب، والذي ما زال يؤثر على الاقتصاد الدولي، وبالتالي على نمو البلدان وتنميتها. وعلينا أن نؤكد من جديد التزامنا الثابت بمواصلة الكفاح ضد الإرهاب وما يتصل به من أنشطة على أساس الالتزامات التي تضمنها إعلان الرؤساء، المعنون ”أمريكا الوسطى موحدة ضد الإرهاب“، الموقع في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في جمهورية هندوراس. ويعرب هذا الإعلان عن انعقاد الإرادة السياسية لحكومات المنطقة على التعاون مع بعضها ومع الدول الأخرى في الكفاح ضد الإرهاب بجميع مظاهره، وكذلك التعاون مع الهيئات الدولية الأخرى، مثل منظمة الدول الأمريكية ومع هذه المنظمة العالمية، على استئصال شأفة هذا البلاء.

ثانيا، نود أن نؤكد على الجهود المبذولة في إطار عملية التكامل في أمريكا الوسطى، والتي اكتسبت المزيد من الأهمية بإدراج بليز كعضو كامل العضوية في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وباختتام المفاوضات المتعلقة بإدراج الجمهورية الدومينيكية كدولة مرتبطة بمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى. وفي هذا السياق، بادرت حكومة السلفادور بتشكيل لجان ثنائية وطنية مع بلدان أمريكا الوسطى من أجل وضع جداول أعمال ثنائية مع كل بلد من البلدان واتخاذ إجراءات محددة من أجل تعزيز عملية التكامل في أمريكا الوسطى.

ثالثا، يدرك الجميع أهمية إنشاء وتعزيز كتل اقتصادية وتجارية ضمن سياق الاقتصاد العالمي الجديد، الذي يتسم بالعولمة. وقد قمنا في ذلك الصدد، باتخاذ الخطوات اللازمة لإضفاء الصفة الرسمية على معاهدات التجارة الحرة مع مختلف البلدان، مثل كندا والولايات المتحدة وبنما التي تعتبر من البلدان التي أحرزنا معها تقدما كبيرا في مفاوضاتنا. وستمكن هذه الجهود من زيادة تدفقات التجارة، الأمر الذي سيساهم في تطوير بلداننا وتحسين مستوى معيشة مواطنينا.

كذلك، يجب علينا أيضا أن نشير إلى التقدم المحرز في عملية توحيد النظم الجمركية فيما بين جمهوريات السلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا. وإننا نود بشكل خاص أن نشير إلى التقدم المحرز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، عندما بدأ نفاذ نظام مشترك لمراقبة الحدود بين البلدان الأربعة في بينياس بلانكاس، نيكاراغوا. وبذلك فقد قُمنا بإعادة تأكيد أهمية توطيد عملية الاتحاد الجمركي في المستقبل القريب كآلية تمكِّن من زيادة التجارة والاستثمار بين البلدان الأربعة وتشكِّل إنجازا كبيرا على الطريق نحو تحقيق التكامل الإقليمي.

وعلاوة على ذلك، تدرك حكومات أمريكا الوسطى المنافع والعقبات التي تترافق مع العولمة بالنسبة للبلدان النامية، والحاجة إلى تقوية مستويات التعليم والتدريب والقيادة حتى نكون قادرين على الاستفادة من الفرص التي تتيحها تقنيات المعلومات الجديدة وحرية التجارة. ولذلك، فإن من المهم أن نقوم بإدماج البعد الاجتماعي في العولمة الاقتصادية.

واسمحوا لي بأن أشير الآن إلى الجزء الخاص المعنون ”الأمم المتحدة في السلفادور“ من الفرع الخامس من تقرير الأمين العام، الذي يرد فيه عرض للتطورات الإيجابية في تنفيذ اتفاقات السلام في السلفادور والامتثال لها في سياق اقتصادي صعب ينبثق بصورة رئيسية من التأثيرات السلبية للكوارث الطبيعية والبيئة الاقتصادية الدولية الحالية. وتود السلفادور أن تكرر شكرها إلى المجتمع الدولي على الدعم القيِّم الذي قدمه إلى شعب وحكومة بلادنا في جهودنا الرامية للامتثال التام للالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقات السلام.

ويسر حكومة السلفادور في هذا الصدد أن تعلن، فيما يتعلق بصندوق جرحى ومعوقي الحرب الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره، أن الجهود تُبذل من أجل الاتفاق على عملية ملموسة لتطوير القدرات المؤسسية الملائمة والكفؤة للصندوق في الأجل القصير، بما يوفِّر الاستمرارية لروح اتفاقات السلام في السلفادور، وما من شك في أن الإجراء الذي سيتفق عليه سيتطلب أموالا إضافية كبيرة. ولذلك، فإن استمرار دعم المجتمع الدولي ضروري لنجاح هذا الجهد. ونحن سنطلب مثل هذه المساعدة في الوقت المناسب.

وأود أن أذكِّر مرة أخرى أن يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ يصادف الذكرى السنوية العاشرة للتوقيع التاريخي لاتفاقات السلام في السلفادور. وقد ذكر وزير خارجيتنا في المناقشة العامة للدورة السادسة والخمسين ما يلي:

> ”وحكومة السلفادور، بوصفها طرفا موقعا يهتم اهتماما كبيرا بالامتثال الحقيقي لهذه الاتفاقات، يسرها أن ترى النجاح المحرز في تنفيذ هذه الجهود، التي تنفِّذ سياسة بناءة تمكننا من معالجة قضايا حساسة ومعقدة. ويمكن أن يشهد على ذلك أعضاء المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المانحة والأمم المتحدة“. (A/56/PV.52، ص ٥)

ختاما، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد ما أبداه رئيس جمهورية السلفادور، السيد فرانسيسكو غيليرمو فلوريس بيريس من الالتزام والإرادة السياسية، لمواصلة جهوده الرامية إلى دعم السلام والديمقراطية والحرية والتنمية المستدامة في بلادنا، بالإضافة إلى تكثيف جهوده من أجل تعزيز تكامل أمريكا الوسطى كأحد الأركان الأساسية لإمكانية نجاح أمريكا الوسطى وتحويلها إلى منطقة تقدُّم ورفاهية لشعوبها، يتم فيها التخلص من الصراع من خلال عملية واسعة من الحوار والتعاون الإقليمي.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): شارك ممثل بلجيكا الدائم في هذا النقاش باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد وفدي بيانه تأييدا تاما. ولكنني أود إبداء بعض الملاحظات الإضافية نظرا للدور الذي قامت به اسبانيا في السنوات الأخيرة بوصفها عضوا في مجموعات أصدقاء الأمين العام من أجل بلدان أمريكا الوسطى.

وترحب إسبانيا بالطريقة النموذجية التي تم بها إجراء الانتخابات في نيكاراغوا وهندوراس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وهنئ شعبي وحكومتي البلدين على تنظيم الانتخابات وسيرها بسلاسة، وهنئ الرئيسين المنتخبين بولانيوس ومادورو.

ولا يزال التكامل في أمريكا الوسطى هدفا للمنطقة. ومن شأن توسيع نطاق هذا التكامل أن يساعد بلدان أمريكا الوسطى على تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي أكبر، وتعزيز الديمقراطية وتوطيد مؤسساتها. ولقد كان اجتماع الفريق الاستشاري الإقليمي المعني بالتحول والتحديث في أمريكا الوسطى، الذي تشرفت إسبانيا باستضافته في مدريد في آذار/مارس الماضي، أداة مفيدة للنظر في فرص تحقيق التنمية والتكامل وإرساء الديمقراطية في المنطقة.

وستواصل إسبانيا بذل الجهود المطلوبة أياً كانت لتيسير مشروع التكامل هذا، على نحو ما أوضحت في مؤتمر قمة بلدان أمريكا الوسطى واسبانيا، الذي عُقد في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠١، ومرة ثانية في مؤتمر القمة الايبرو أمريكية الذي عُقد مؤخرا في ليما.

وتشجع إسبانيا بلدان أمريكا الوسطى على مواصلة جهودها لإيجاد حلول سلمية ودائمة للمنازعات التي تؤثر على المنطقة حاليا وتعيق توسيع نطاق العملية التكاملية. كما نرحب بخطة بويبلا - بنما، التي أطلقتها المكسيك والتي تسعى إلى تكامل أمريكا الوسطى مع ولايات المكسيك الجنوبية.

وستحل في كانون الثاني/يناير القادم الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاق شابولتيبيس، الذي وضع حدا للصراع في السلفادور واستهل عملية للسلام ينبغي بلا شك اعتبارها نموذجا لنجاح السلفادور وشعبها، وكذلك نموذجا للأمم المتحدة. إنها مثال ممتاز للانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام، وهي تستحق التهنئة من الجميع.

وما زالت إسبانيا تدعم بالكامل عملية السلام في غواتيمالا. ومن الأهم اليوم أكثر من أي وقت مضى التشديد على الحاجة إلى مواصلة واستكمال تنفيذ اتفاقات السلام. وترحب إسبانيا بالتزام الرئيس بورتيليو بهذه الاتفاقات وتشجع الأحزاب السياسية وجميع قطاعات المجتمع المدني على الاستمرار في الالتزام بنفس القدر بتنفيذها. ومما لا شك فيه أن الحوار بين جميع الجهات الفاعلة هو عامل أساسي للاستمرار في إحراز التقدم.

وما زال هناك الكثير الذي يتعيَّن القيام به. وتعتقد اسبانيا أنه سيتم تنفيذ الاتفاق المالي، خاصة فيما يتعلق بكل ما يساعد على تشجيع ثقة السكان في إدارة الإنفاق الحكومي.

ويجب أن تستمر بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حتى نهاية عام ٢٠٠٣، وأن تكون أداة مفيدة في دعم المجتمع الدولي للعملية السلمية في غواتيمالا. ومن أجل ذلك يطلب وفدي من الجمعية العامة أن تمدد ولايتها لمدة عام آخر، حتى نهاية عام ٢٠٠٢.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في النقاش بشأن هذا البند.

أود أن أبلغ الأعضاء بأنه سيتم البت في مشروعي القرارين A/56/L.42 و A/56/L.45/Rev.1 في موعد لاحق بغية إتاحة الوقت الكافي للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة لاستعراض آثارهما على الميزانية البرنامجية.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

نحو إقامة شراكات عالمية

تقرير الأمين العام (A/56/323 و Corr.1)

مشروع القرار (A/56/L.33)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت النقاش بشأن هذا البند من جدول الأعمال في جلستها العامة السابعة والثلاثين في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وفيما يتعلق بهذا البند، فإن الجمعية العامة معروض عليها مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/56/L.33.

أعطي الكلمة لممثل بلجيكا ليقدم مشروع القرار A/56/L.33.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة، باسم الاتحاد الأوروبي وجميع المشاركين في تقديمه، مشروع القرار A/56/L.33، المعنون ”نحو إقامة شراكات عالمية“. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء البالغ عددها ٥٩ دولة والمذكورة أسماؤها في مشروع القرار بوصفها مشاركة في تقديمه، يسعدني أن أبلغ الجمعية بأن أذربيجان، وإسرائيل، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وتركيا، وجمهورية كوريا، وسان مارينو، وسورينام، وكازاخستان، وكوستاريكا، وكينيا، ولبنان، وموزامبيق، والهند، واليابان قد أصبحت أيضا مشاركة في تقديمه.

لقد أجرى الاتحاد الأوروبي سلسلة من المفاوضات غير الرسمية المفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء. ويسعد الاتحاد ويفتخر بأن يقدم مشروع قرار يحظى بتأييد وتوافق آراء جميع الوفود. ولقد جرت المفاوضات بروح الحوار. وأود أن أعرب عن الامتنان لجميع الوفود التي شاركت بشكل نشط وبنَّاء في هذه الاجتماعات. وأود أن أشكر على وجه الخصوص وفد إيران، الذي يمثل مجموعة الـ ٧٧، على دعمه الثابت لتوافق الآراء وعلى إسهامه الإيجابي طوال العملية التفاوضية.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة للمناقشات بشأن الشراكات العالمية مع المجتمع المدني، ولا سيما القطاع الخاص. وإننا مقتنعون بأن الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة الألفية لا يمكن تحقيقها في عام ٢٠١٥ إلا بالمشاركة النشطة والإيجابية لجميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية المؤثرة في العولمة. علما بأن توافق الآراء العام الذي تم التوصل إليه بشأن مشروع القرار هو مؤشر مشجع على تصميم جميع الأعضاء في الأمم المتحدة على الإقرار بهذه الإمكانية في مجال قضايا التنمية وفي مجال الدفاع عن القيم والأهداف التي حددها إعلان الألفية وتشجيعها.

ويعكس هذا التوازن مشروع القرار الذي نقدمه إلى الجمعية. ويجب أن تخدم الشراكات التنمية وأن تساعد في القضاء على الفقر. إلا أنها تتيح أيضا إمكانية تشجيع القيم والأهداف العامة التي حددناها في إعلان الألفية، والأهم من ذلك في ميثاقنا.

هذا، ومن المؤكد أن النيَّة لا تتجه إلى فرض قواعد بالغة الصرامة على اتفاقات الشراكة. ولكن مشروع القرار ينص على سلسلة من المبادئ التوجيهية التي نرى أنها ينبغي أن تشكل أساس أية شراكة. وأخيرا، نود التأكيد على

الحاجة إلى زيادة عدد الشراكات مع الأطراف المؤثرة في القطاع الخاص بالبلدان النامية.

وختاما، أود أن أشكر الأمين العام بصفة خاصة على التقرير الممتاز الذي قدمه إلى الدول الأعضاء بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال. فلقد وفر لنا التقرير نقطة مرجعية وجعل نقاشنا أكثر وضوحا حول تعريف الشراكات القائمة وأنواعها؛ وباختصار، فقد كان التقرير أداة توافق الآراء التي جمعت بيننا اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/56/L.33.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/56/L.33؟

اعتمد مشروع القرار A/56/L.33 (القرار ٥٦/٧٦).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستنظر الجمعية العامة في البند ١٤ من جدول الأعمال، المعنون ''تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية''، صباح الجمعة، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بدلا من يوم الخميس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر، كما كان مقررا أصلا، للنظر في مشروع القرار A/56/L.10 والتعديل الذي أدخل عليه الوارد في الوثيقة A/56/L.11.

وفي الجلسة نفسها ستنظر الجمعية أيضا في عدد من مشاريع القرارات في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال، المعنون ''تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة''، وبنوده الفرعية، بالإضافة إلى مشروع القرار A/56/L.48 في إطار البند ٢٩ من جدول الأعمال، المعنون ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية''.

وفي الجلسة نفسها ستنظر الجمعية أيضا في مشروع القرار A/56/L.46 في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال، المعنون ''دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة''.

وستنظر الجمعية العامة في البند ١٢ من جدول الأعمال، المعنون ''تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي''، صباح الخميس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر، بدلا من بعد ظهر الأربعاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

وستنظر الجمعية صباح الثلاثاء، ١٨ كانون الأول/ديسمبر، في البند ٤٠ من جدول الأعمال، المعنون ''الحالة في البوسنة والهرسك''.

وستنظر الجمعية صباح الأربعاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر، في تقارير اللجنة الثالثة.

وستنظر الجمعية صباح الخميس، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، في البند الفرعي (و) من البند ٢٠، المعنون ''المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها''، إلى جانب البند ٤٣ من جدول الأعمال، المعنون ''الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين''.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.